ولكن نقول بالغ في كونها مشتهاة تحذيرا عن الميل إليها وكمال التوجه بها فإنما الكمال
في كونها مشتهاة يشغل اللاهي بالجبلة إلى نفسها وتقطعه عما عند الله ولا يخفى أن المقصود
التنفير عن حب الشهوات بناء على زينتها المموهة الباطلة فالظاهر هو زين الشهوات
فعقبه توبيخ آخر حيث جعل الشهوات عين الحب كقوله أحببت حب الخير بل قوله بهذا التحويل
أشد مناسبة ق والشيطان بناء على عدم تجويز إسناد القبائح إلى الله تعالى كما هو
مذهب المعتزلة ونسبه الكشاف إلى الحسن ويقول الظاهر أنه من قبيل أقدمني بلدك حق
إذ لا إقدام ههنا بل قدوم محض أثبت له مقدم للمبالغة والمراد أن الشهوات زينة
في أعينهم لنقصانهم ولا زينة لها في الحقيقة من غير أن يكون له مزين إلا أنه أثبت له مزين
مبالغة في الزينة وتنزيلا للزينة منزلة الفاعل ق والمقنطرة مأخوذة منه
للتأكيد كما يقال ليل لائل وشعر شاعر والمشهور في ذلك اسم الفاعل والكشاف جعل
اتخاذ اسم المفعول صحيحا ق أو المطهمة قال المحقق هي التامة الخلق قال الأصمعي المطهم
التام من كل شيء على حدته فهو بارع الجمال ولم يبين الاشتقاق ذكر كأنه من السوم في البيع
لأنها تسام كثيرا أو من السومة لأنها كأنها علم في الحسن ق إشارة إلى ما ذكر تنبيه على أن إفراد
ذلك ليس لتخصيص الإشارة بواحد [illegible] بل لتأويل المتعدد بما ذكر أو لتذكير الخبر وإفراده
ق والله عنده حسن المآب أي المآب الحسن الذي كأنه عين الحسن ففيه كمال التحريض
كما أشار إليه بقوله وهو تحريض حيث جعله عين التحريض ق يريد به تقرير أن ثواب الله
خير من مستلذات الدنيا حيث ذكره بعد الإخبار بأن الله عنده حسن المآب ثم شوقهم
إلى بيان خير مما عندهم بقوله أؤنبئكم بخير من ذلكم وأكد بكونه خيرا كونه حسن مآب
ثم جعله من النعم الخاصة بما هم [illegible] علم في التقرب إلى الله ثم فصله ووصف كلا بما
يفيد كونه خيرا من الدنيا وما فيها والأول يريد به تقرير أن ما عند الله يشمل الثواب
والفضل والأظهر أن قوله والله عنده حسن المآب إخبار بأن ما عنده من جزيل
الأجر وقوله قل أؤنبئكم أمر له بأن يخبر أمته بما أخبره الله تعالى ولا يبعد أن يكون قوله
أؤنبئكم توبيخا لهم بأن المنبئ ثم متردد في أن ينبئهم لملاحظة بعدهم عن الانتفاع
وقوله عند ربهم يحتمل أن يكون بيانا لأن هذا الخير محقق لهم بثبوته من غير واسطة
أحد غيره ويحتمل أن يكون قيدا للتقوى وتنبيها على أن المعتبر التقوى في علم الله تعالى
لا إرادة التقوى وزيد المحقق التفتازاني الأول بأن ما عند الله هو الثواب وهم جميع
ما عند الله الجنة ولا يخفى [illegible] وذكر من جنس ما يشتهونه الجنات [illegible] من جنس الحرث

والازواج



والأزواج المطهرة التي هي من جنس النساء ولم يذكر البنين لأن المقصود منهم في دار الفانية
الإعانة وبقاء النوع فهم في غناء عنهم في الحياة الأبدية ولا الخيل المسومة لأنهم مستغنون
في البلوغ إلى المقاصد عن مشاق ركوب الخيل ولا الأنعام ولا الذهب ولا الفضة لأنهم مستغنون
عن البيع والشراء فلا حاجة لهم إلى الأثمان وزاد لهم ما لا زيادة عليه وهو رضوان من الله
ونكره إشارة إلى أنه أمر لا يحيط به إدراك فلا يوصف إلا بالتنكير وفيه ما لا يخفى من التوفير
ق ويرتفع الظاهر أنه عطف على يتعلق وإن رجح المحقق الرفع بجعل التقدير وهو يرتفع
ق ويؤيده قراءة من جرها بدلا [illegible] إذ لا موقع لقوله للذين [illegible] سوى تعلقه بخير تعلقا
لفظيا أو معنويا بأن يكون صفة بخير وما خص المحقق التعلق بالمعنوي احتاج إلى إبطال
كونه صفة لخير في بيان التأييد فقال ولا يجوز أن يتعلق الوصفية لاستلزامه أن يكون
الجنات بعضا من الشهوات وهو في حد [illegible] ويؤيده ولم يجعله دليلا لأن شأن
قراءة [illegible] التأييد قراءة ق وبث المحسن وعاقبة المسيء أو يعفو ولا يبعد أن يدخل
العفو في إثابة المحسن ق وقد نبه بهذه الآية على نعمه أقول وعلى بلاياه أدناها متاع
الشهوات وأوسطها الحرمان من جنات تجري من تحتها الأنهار وأزواج مطهرة وما يليه
وأعلاها الحرمان من الرضوان فإن قلت قد ذم متاع الدنيا ولم يشعر بأنه نعمة فكيف
يكون في الآية تنبيها على أنه من مراتب النعم قلت أشعر به في قوله للذين اتقوا الآن
الانتفاع يتحقق بوجوده وفي قوله خير من ذلك فإنه يفيد أنه نعمة مفضل عليها ق
صفة للمتقين أو للعباد سوى بينهما الآخر لأنه مع أن الكشاف جعل الأحسن هو الأول ليس
مرجحا إشارة إلى أن مقام المدح وإن يرجح النصب والرفع لكن عدم علامة ظاهرة
على العدول عن الظاهر وهو الجر بعود إلى الظاهر ولا بأس بتخصيص الإخبار ببعض العباد
لأن ذلك التخصيص لا يوهم الاختصاص لظهور الأمر بل يفيد الاهتمام بشأنهم ورفعة
مكانهم ثم لو جعل بدلا عن العباد بدل البعض لكان أعذب وأجدر بنية التخصيص
ولا بأس بالفصل بين الصفة والموصوف كما لا بأس بين المدح والممدوح إذ المقطوعة
هي الصفة في المعنى ولهذا يلزم حذف ناصبه ومقيده لئلا يخرج عن الظاهر عن صورة
الوصفية فالفرق به وبين النعت في قبح الفصل وعدمه خفي لا بد له من دليل بل ما قال
المحقق رح أن الكشاف رجح كونه مدحا على كونه نعتا كيلا يلزم النعت من الأمرين المذكورين
فليس بقوي على أن مدح العباد أيضا تخصيصه كما لا يخفى بل لا وجه لترجيح الإخبار المدح ق و
أما قول وهو التصديق وأما فعل والقول مقدم على الفعل إذ لا اعتداد بفعل الأبعد قوله

يعتبرهم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1